

تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

د. دلال بن سميحة

جامعة بسكرة

الملخص:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية في الوقت الراهن ، حيث يعول عليها كثيرا في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والخبرات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية والصادرات من ناحية وتخفيض الواردات من ناحية أخرى بما يكفل تحسين وضعية ميزان المدفوعات. وإذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنها أن تساهم في تحسين وضعية موازين المدفوعات في الدول المضيفة، إلا أنه من الصعب تعميم هذه النتيجة على كل البلدان، لأن الأمر يختلف من دولة أخرى تبعا لأهداف هذه الشركات الخاصة بالتطوير والعمالة إضافة إلى السياسات العامة التي تتبناها الدول المضيفة تجاه هذه الاستثمارات. بناء على ما تقدم تحاول الدراسة الوقوف على الأثر الذي خلفته الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014) على ميزان المدفوعات الجزائري ، وذلك من خلال دراسة أثرها على كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال خلال الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ميزان المدفوعات، الجزائر.

Abstract

Foreign direct investment is one of the most important sources of external funding for developing countries at the present time, due to its role in financing productive projects and the transfer of technology and expertise which leads to increased productivity and exports and reduction of imports, leading to improve the status of the balance of payments.

If foreign direct investments contribute in improving the situation of the balance of payments in the host countries, but it is difficult to generalize this finding to all countries, Due to the different of foreign companies' objectives relating to development and labor from one country to another, and the different host countries' policies toward these investments.

This study is trying to identify the impact of the FDI inflows to Algeria during the period (2000-2014) on the balance of payments of Algeria, through study of its impact on both the current account and capital account during the period studied.

Key words: Foreign direct investment, balance of payments, Algeria

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل وهو يشكل قناة رئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن، ولقد عرفت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام الدول بقضايا اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما يحمله معه من مزايا للاقتصادات المضيفة مقابل تقلص دور مصادر التمويل الخارجية التقليدية

ونظرا لما تعانيه الدول النامية من عجز مستمر على مستوى ميزان مدفوعاتها إضافة إلى خطورة تمويل هذا العجز عن طريق الإقتراض من الخارج، كان لابد من اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي يمكن أن تساهم في زيادة الاستثمار الإجمالي وبالتالي نمو الناتج المحلي، ويمكن أن يكون لها أثرا إيجابيا في تحسين وضعية ميزان المدفوعات طالما كان انسيابها إلى البلدان النامية يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح للخارج ، والإعتقاد الشائع بين الاقتصاديين التقليديين هو أن

تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

الهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي في البلاد النامية هو إحلال الواردات مما يؤدي إلى نتائج إيجابية على الميزان التجاري نتيجة لتقليص الواردات وربما في حالات معينة أيضا زيادة إمكانات التصدير، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تطوير الصادرات وتخفيض الواردات من السلع والخدمات و بالتالي تحسين حالة الميزان التجاري.

وإيماننا منها بأهمية هذه الاستثمارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وفي إطار جهودها الرامية إلى ترقية وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قامت السلطات الجزائرية بتبني عدة تشريعات للاستثمار تعطي مساحة أكبر للقطاع الخاص وتوفر حوافز أكبر للمستثمرين الأجانب وتفتح الأبواب أمامهم، ومن أهمها القانون رقم 93-12 لسنة 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، والأمر رقم 03-01 في سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ثم الأمر رقم 06-08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر السابق، وفي مجال تدعيم الغطاء القانوني للاستثمار تم انشاء هيكل إدارية مكلفة بترقية ودعم الاستثمار، كما عملت الجزائر على الانضمام إلى تكتلات اقليمية وإبرام الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، والتي من شأنها إعطاء حماية أكبر للمستثمرين الأجانب.

والملاحظ لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر يرى أنها انتعشت في العشرية السابقة وبداية العشرية الحالية مقارنة بعشرية التسعينات التي تميزت بضعف إن لم نقل انعدام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

بناء على ما تقدم نحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل أدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014) إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري؟

وللإجابة على السؤال المطروح والإحاطة بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: مفهوم وأشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ثانياً: تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على موازين مدفوعات الدول المضيفة

ثالثاً: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

رابعاً: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014) على ميزان المدفوعات.

أولاً: مفهوم وأشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة

لقد وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الاقتصاديين والمنظمات والهيآت الدولية نورد أهمها فيما يلي :

حسب صندوق النقد الدولي: يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة والتي تختلف أهميتها من بلد لآخر، وتكفي حيازة نسبة 10 % من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشراً⁽¹⁾. أما هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي إلي جنسيتها⁽²⁾.

فيما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:⁽³⁾

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع ؛

تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل أو في مؤسسة جديدة ؛
 - إقراض طويل الأجل (خمس سنوات أو أكثر).
- ويمكن أن يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأشكال التالية:
- الاستثمار المشترك : يقضي بإشراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو الإقليمية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه ، مثل رأس المال المواد الخام ، المهارات التنظيمية و التسييرية و فنون الإنتاج (4) .
 - الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي : تمثل هذه المشروعات أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات نظرا لتملكها الكامل للمشروع حيث تقوم هذه الأخيرة في ظل هذا النوع من الاستثمار بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة .
 - مشروعات أو عمليات التجميع: تتخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان (خاصة في الدول النامية) يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرف التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه (5) .
 - الاستثمار في المناطق الحرة: تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، ويسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية أو الخارجية ، وتجري عليها بعض العمليات الصناعية، وهي وإن كانت جزء من إقليم الدولة فإنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والادارية التي تسري على باقي إقليم الدولة (6) .
- ثانيا: تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على موازين مدفوعات الدول المضيفة
- يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الإقتصاد القومي، ويعرف ميزان المدفوعات على أنه المستند المحاسبي الذي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة على امتداد العام بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين سائر الأعوان الآخرين في العالم الخارجي (7) .
- ويمكن تقسيم العمليات الرئيسية في ميزان المدفوعات إلى:
- العمليات الجارية: والتي تضم عمليات التجارة الخارجية (الميزان التجاري) ومداخيل رؤوس الأموال والفوائد وأرباح الأسهم والتحويلات أحادية الجانب (المساعدات والهبات) ؛
 - العمليات الرأسمالية: وتشمل حركة رؤوس الأموال الدولية طويلة وقصيرة الأجل و التي تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس.
- ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية المضيفة من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية أخرى، إذ قد تتحسن حالة ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدولة المضيفة ، أما الميزان التجاري فقد تتحسن حالته من خلال تخفيض الواردات من جهة وزيادة الصادرات من جهة أخرى.

تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

ويمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة نظرا لأن هذه الاستثمارات تؤدي إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بما يحقق فائضا للتصدير⁽⁸⁾، ومن جهة أخرى فإن المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس أموال أجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير ويتوقع أن تكون هذه السلع في نفس مستوى السلع المتداولة في أسواق الدول المتقدمة أو قريبة من مستواها، ولا شك أن امتلاك أي دولة لسلع تصديرية بهذه المواصفات العالمية يجعلها أكثر قدرة على تصريفها بالسعر الملائم وهذا ما يسهم في تحسين ميزان المدفوعات، مثلما حدث في الأرجنتين في الفترة 1992-1999 حيث ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة حجم الصادرات بنسبة 9.4%⁽⁹⁾.

ولقد أوضح "Chen" وآخرون في دراستهم عام 1995، عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، أن نسبة مساهمته في زيادة الصادرات الصينية زادت من 0.3% عام 1984، إلى أكثر من 5% عام 1988، و12% عام 1990، وما يقرب من 17% عام 1991، و20% عام 1992، ووصلت إلى نسبة 30% من الصادرات الصينية عام 1993 بسبب توافر العديد من المقومات في الصين، من أهمها اتباع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير⁽¹⁰⁾، كما أوضح "Hong" عام 1997 في دراسة تم إجراؤها على كوريا لتوضيح دور الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض التجارية على إنتاجية عوامل الإنتاج خلال الفترة (1970-1990)، أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية عوامل الإنتاج مقارنة بالقروض التجارية، كما أوضحت الدراسة أن القطاع الخاص في كوريا استفاد كثيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الصناعات كثيفة استخدام رأس المال مثل البترول، الآلات والإلكترونيات⁽¹¹⁾، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بالجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر وتساهم هذه الشركات في زيادة صادرات الدول المضيفة، حيث قامت بتصدير ما قيمته 637 مليار دولار عام 1982، تزايد ليبلغ 3572 مليار دولار عام 2000، وبما يمثل نسبي 30% و50% من إجمالي الصادرات العالمية خلال هاتين السنتين، ليس ذلك فحسب بل أن المعدل السنوي لنمو صادرات الفروع الأجنبية بلغ أكثر من أربعة أمثال نمو الصادرات العالمية عام 1999.

وإذا كانت الاستثمارات الأجنبية من شأنها أن تساهم في تحسين وضعية موازين المدفوعات في الدول المضيفة، إلا أنه من الصعب تعميم هذه النتيجة على كل البلدان لأن الأمر يختلف من دولة أخرى تبعا لأهداف هذه الشركات والخاصة بالتطوير والعمالة إضافة إلى السياسات العامة التي تتبناها الدول المضيفة تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد أكدت الدراسات التي أجراها كل من "Streeten" و"و" "Lall" والدراسة التي قام بها "Sanders" وزملائه على تسع دول نامية (الهند، إيران، كولومبيا، كينيا، جاميكا، ماليزيا، الفلبين، جواتيمالا، غانا)، الأثر السلبي لهذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات في هذه الدول⁽¹²⁾.

وتظهر الآثار السلبية نتيجة لعدة عوامل منها:

1- عدم استغلال عناصر الإنتاج المحلية من قبل الشركات الأجنبية (إما لندرتها أو لعدم كفاءتها أو لارتفاع تكلفتها) واستيرادها من الدولة الأم أو دول أخرى مما يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة و بالتالي تدهور وضعية الميزان التجاري⁽¹³⁾.

2- قد تتجه هذه الشركات إلى إحلال منتجات جديدة لإشباع حاجات قائمة كانت تلبى بواسطة إنتاج محلي بديل، وتعزز هذه الشركات عمليات توليد طلب جديد أو إحلال طلب قديم بمنتجات بديلة للإنتاج الوطني عن

تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

طريق المهارات الهائلة التي تراكمت لديها في مجال أساليب الإعلان وتؤكد دراسة للأمم المتحدة على أن هذا الدور الذي كان له آثار سلبية شديدة على الزيادة التعسفية للإستهلاك الخاص وعلى الميزان التجاري.

3- في الكثير من البلدان النامية يكون اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للتصدير في أضيق نطاق ممكن، وبالتالي تكون أقل ميلا للتصدير عن مثيلاتها المحلية، ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال حيث يتركز القطاع الأجنبي في الصناعة التحويلية، كان معدل النمو السنوي للصادرات المصنعة من جانب هذه الدول في الفترة (1966-1970) نحو 28 % بينما كان هذا المعدل بالنسبة للشركات العاملة في القطاع التحويلي نحو 11 % فقط وقد ترتب على ذلك انخفاض نصيب الشركات الأجنبية من إجمالي الصادرات التحويلية لأمريكا اللاتينية من 23.6 % عام 1966 إلى 16.4 % فقط عام 1970⁽¹⁴⁾.

4- التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي والمحولة إلى الخارج في شكل تحويلات أرباح أو مرتبات العاملين الأجانب في هذه الشركات.

5- سيطرة الشركات الأجنبية على صناعات معينة في الدول النامية مثل الصناعات الإستخراجية يجعل صادراتها تتجه تلقائيا إلى البلد الأم وبالتالي فإن أسعار التصدير من المواد الأولية تتحدد وفقا لحاجات الشركات ومركزها في السوق الاحتكارية للمواد الأولية مما يؤدي إلى هبوط شروط التجارة في الدول النامية.

وعليه فينبغي لدى حساب الأثر النهائي الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على موازين المدفوعات في الدول المضيفة أن نأخذ في عين الاعتبار دور هذه الاستثمارات أو مسؤوليتها عن الحجم النسبي للصادرات و الواردات وأسعارهما في نفس الوقت.

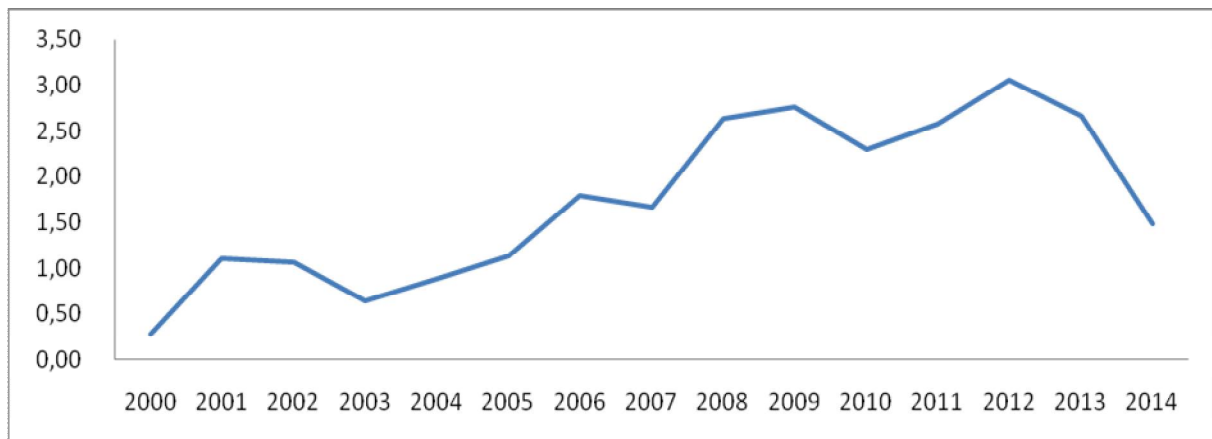
ثالثا: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

1- تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014) يوضح الشكل

الموالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

شكل رقم(01): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة

(2000-2014)



Source: <http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx>, 22/03/2016, 12.20^h

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة المدروسة نموا ملحوظا إذ ارتفعت قيمتها من 0.28 مليار دولار سنة 2000 إلى 1.1 مليار دولار سنة 2001، إلا أنها انخفضت بعدها ووصلت إلى 0.88 مليار دولار سنة 2003، بعدها ارتفعت لتصل إلى 1.79 مليار دولار سنة 2006، لتتخفض بعدها وتصل إلى 1.66

تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

مليار دولار سنة 2007، قبل أن تعاود الارتفاع وتبلغ 2.75 مليار دولار سنة 2009، لتتخفّف سنة 2010 وتصل إلى 2.3 مليار دولار، بعدها ارتفعت وبلغت 2.58 مليار دولار سنة 2011 ووصلت ذروتها عام 2012 بمبلغ 3.05 مليار دولار، ثم انخفضت إلى 2.66 مليار دولار و1.4 مليار دولار خلال سنتي 2013 و2014 على التوالي.

2- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

بداية نشير إلى عدم توفر إحصائيات دقيقة حول التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، فالمصادر الثلاث المتاحة والخاصة بالإحصائيات ليست متطورة بالشكل الكافي، حيث لا يشير بنك الجزائر إلا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحجم دون القطاع، أما الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فلا توضح سوى الاستثمارات المصرح لها حسب قطاع النشاط، دون التطرق إلى المنحزة فعلا، فيما تكفي مديرية الجمارك بإحصاء التدفقات المادية، وتهمّل المشاريع التي تتم عن طريق عمليات الدمج والتملك (مثل مشروع ISPAT, Henkel) (15). وتجدر الإشارة إلى أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تتركز غالبيتها في قطاع المحروقات، في حين يبقى نصيب القطاعات الأخرى منها ضعيف بالرغم من الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة أو الصناعة أو الخدمات.

2-1- الاستثمار في قطاع المحروقات: يساهم قطاع المحروقات في الجزائر بنسبة 70 % تقريبا من عائدات ميزانية الدولة و35 % من الناتج الداخلي الخام و98 % من العائدات الخارجية للجزائر، فضلا عن ذلك يعد أسهم الجزائر في الميزانية الطاقوية العالمية هاما بالنسبة للنفط الخام (المنتج العالمي الثاني عشر بـ 1.2 مليون برميل يوميا) و حاسما بالنسبة للغاز الطبيعي (المصدر العالمي الخامس بـ 60 مليار متر مكعب)، ويستأثر هذا القطاع بنصيب الأسد من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، نظرا لارتفاع معدل الربحية فيه وقلة المخاطرة، خاصة بعد صدور قانون المحروقات 91-21 الصادر في 04 ديسمبر 1991 والذي فتح الباب أمام الشركات الأجنبية للمشاركة في الإنتاج والاستثمار في قطاع المحروقات الجزائري، وذلك للمرة الأولى منذ عملية تأميم المحروقات سنة 1971 هذا، وبعد سلسلة التدابير المتخذة بشأن تحرير قطاع المحروقات، ودعوة المستثمرين الأجانب، استطاعت شركة سوناطراك إبرام عدة عقود شراكة مع مؤسسات بترولية عالمية أهمها شراكة بين سوناطراك و Andarko (الولايات المتحدة)، Lasmo (الولايات المتحدة) وشركة Maersk Oil (الدنمارك) لتشغيل حقل نفط الجنوب حاسي بركين، كما شارك غيرها من الشركاء مع شركة سوناطراك في مشاريع مختلفة أهمها المجموعات الأجنبية التالية: Calgary Petroleum's Ltd (كندا)، Burlington Resources (الولايات المتحدة)، Talisman (كندا)، CEP SA (إسبانيا)، Halliburton (الولايات المتحدة)، Arco (الولايات المتحدة) و أصبحت الآن مملوكة من قبل شركة BP، Tullow Oil (أيرلندا)، Teikoku Oil (اليابان)، Agip (إيطاليا)، BHP (أستراليا) (16).

وقد أعلنت وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم بلغت 17 مليار دولار بين عامي 2000 و 2008 وبمعدل 2 مليار دولار سنويا، وأوضحت الوزارة في بيانها أن هذه الاستثمارات تشمل مشاركة مستثمرين أجانب في التنقيب وتطوير قطاع المحروقات ومحطات الكهرباء وتحملة مياه البحر والأعمال المنجمية.

2-2- الاستثمار خارج قطاع المحروقات: لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودا رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع، حيث لم يبلغ إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب ما

تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

أوردته الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، سوى 676 مشروع استثماري بقيمة 2.471.691 مليون دج خلال الفترة (2002-2015) موزعة كالتالي:

جدول رقم(01): تقسيم المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2015)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)
الزراعة	10	1.48	3.117	0.13
البناء والأشغال العمومية	121	17.90	98.996	4.01
الصناعة	386	57.1	1.681.400	68.03
الصحة	6	0.89	13.573	0.55
النقل	21	3.11	13.172	0.53
السياحة	11	1.63	420.657	17.02
الخدمات	120	17.75	151.335	6.12
الاتصالات	1	0.15	89.441	3.62
المجموع	676	100	2.471.691	100

Source : <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>, 28/09/2016, 02.02^h.

يحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، باستحواده على 57.1 % من مجموع عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002-2015) و 68 % من إجمالي التدفقات، ومن أهم الصناعات التي تم الاستثمار فيها ،الصناعة الميكانيكية مثل استثمار الشركة الفرنسية Michelin التي عادت إلى النشاط بعد توقف دام تسع سنوات و ذلك منذ 12 أكتوبر 2002، حيث تبلغ قيمة مشروعها 20 مليون أورو ، كذلك نجد الصناعة الغذائية التي عرفت انتعاشا في السنوات الأخيرة خاصة بدخول الشركة الفرنسية DANONE إلى السوق الجزائرية سنة 2002، كذلك الاستثمار في مجال السكك الحديدية الذي تتولاه المجموعة الأمريكية (جنرال موتورز) ، بالإضافة إلى ذلك الاستثمار في مجال الحديد والصلب مثال الشركة الهندية ISPAT ، كما يضم قطاع الصناعة أيضا مجالات حيوية ومربحة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي استقطبت عددا من الشركات الأجنبية مثل: الشركة البريطانية Glaxo Smith klin ، كذلك مشاريع تحلية مياه البحر الذي يعرف تنافسية كبيرة بين عدد من الشركات الأجنبية أهمها Le Consortium Geida والذي يضم أربع شركات إسبانية هي: COBRA, CODESA, BESESA, SADYT ، إضافة إلى المجمع الإسباني ENIMA AQUALIA، ومن أبرز المشاريع التي أبرمتها الجزائر مؤخرا في مجال الصناعات الثقيلة نجد المشروع الجزائري الألماني لانتاج مركبات عسكرية من نوع فولكسفاجن، بالإضافة إلى مشروع مصنع السيارات رونو- الجزائر بالشراكة مع الشركة الفرنسية لانتاج السيارات "RENAULT".

أما القطاع الفلاحي ورغم أهميته، لا يزال يعاني التهميش حيث لم يستقطب سوى 0.13 % من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)، رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات في هذا المجال، و يعزى هذا إلى ضعف الحوافز القانونية والمتعلقة بالمردودية، كما تبقى حصة قطاع البناء والأشغال العمومية ضعيفة من إجمالي التدفقات المصرح بها إذ لم تمثل سوى 4 % فقط، رغم نسبة النمو العالية التي حققها هذا القطاع في

تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

السنوات الأخيرة، أما قطاع الصحة فقد قدرت حصته بـ 0.55 % من إجمالي التدفقات المصرح بها، فيما بلغت حصة قطاع النقل ورغم أهميته الاقتصادية 0.53 % فقط، كما بلغت حصة قطاع السياحة 17 % من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها، ومن أهم المشاريع السياحية نحد مشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسبيدي فرج و مشروع مجمع سیدار السعودي لتأسيس قريتين سياحيتين بالجزائر العاصمة، أما قطاع الخدمات فقد حاز على 6.12 % من إجمالي التدفقات المصرح بها، ويحوي هذا القطاع على فرص ومجالات استثمار عديدة خاصة في القطاع المالي مثل التأمين والبنوك، فيما بلغ نصيب قطاع الاتصالات 3.62 % من إجمالي التدفقات خلال هذه الفترة ومن أهم الشركات المستثمرة في هذا القطاع نحد الشركة المصرية أوراسكوم والشركة الكويتية الوطنية.

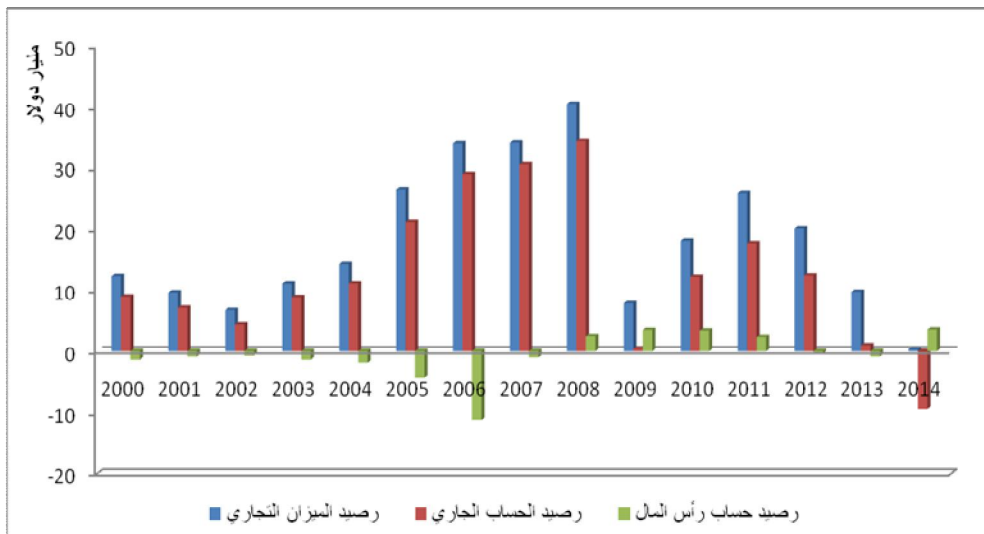
رابعاً: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014) على ميزان المدفوعات.

سنقوم بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) من خلال دراسة أثره على مستوى كل من:

- الحساب الجاري: وذلك من خلال الوقوف على أثره على الميزان التجاري، وكذا حساب الخدمات وباقي التحويلات الذي تسجل على مستواه كافة التحويلات التي تتم مع الخارج ومن ضمنها أرباح وعوائد المستثمرين الأجانب؛
- حساب رأس المال: والذي يسجل على مستواه حركة رأس المال الصادر والوارد ومن ضمنه الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويوضح الشكل الموالي تطور أرصدة الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2014)

شكل رقم (02): تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2014)



Source :

- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, p.50
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2004, p. 54
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2008, p. 63
- International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, Report No13/49, February 2013, p.23.
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2014, p. 164

1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري:

1-1- على مستوى الميزان التجاري: أدى ارتفاع أسعار المحروقات خلال العشرية السابقة إلى تحقيق فوائض معتبرة على مستوى الميزان التجاري الجزائري، خاصة خلال الفترة (2003-2008)، أين شهد رصيد الميزان التجاري ارتفاعا

تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

مستمرًا، بحيث انتقل من فائض بقيمة 11.1 مليار دولار سنة 2003 ليصل إلى فائض قيمته 40.6 مليار دولار سنة 2008، هذه السنة التي وصلت فيها حصيلة صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار دولار وهو ما يعادل 98.2 % من إجمالي الصادرات خلال هذه السنة، إلا أن الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ سنة 2008، والتي أدت إلى انهيار أسعار المحروقات (انخفض سعر برميل البترول إلى 99.97 \$ للبرميل سنة 2008 إلى 62.25 \$ للبرميل سنة 2009) انعكست سلبًا على الميزان التجاري الجزائري الذي انخفضت قيمة الفائض فيه إلى 7.8 مليار دولار أمريكي سنة 2009، بعدها ونتيجة تحسن أسعار النفط العالمية والتي ارتفعت إلى 80.15 \$ للبرميل سنة 2010 ثم 112.94 \$ للبرميل سنة 2011، شهد تحسنا نسبيا وحقق فائض بمقدار 18.2 مليار دولار أمريكي في سنة 2010 ثم 25.9 مليار دولار أمريكي سنة 2011، هذه السنة التي بلغت فيها صادرات المحروقات 71.7 مليار دولار وهو ما يمثل 98.3 % من إجمالي الصادرات لهذه السنة، بعدها شهدت قيمة الفائض في الميزان التجاري تراجعًا مستمرة اقترنت بالانخفاض المستمر لأسعار النفط في السوق العالمية منذ سنة 2012 لتصل إلى 0.32 مليار دولار فقط سنة 2014. وفي هذا السياق يحق لنا التساؤل عن حصة المستثمرين الأجانب في صادرات المحروقات، ورغم غياب الإحصائيات التفصيلية عن كامل فترة الدراسة، إلا أن المعطيات المتاحة والموضحة في الجدول أدناه تسمح لنا باستنتاج مايلي: (17)

- تزايد مستمر في حجم صادرات المحروقات بين سنة 2002 و 2005، ثم تراجعها خلال السنتين الموالتين؛
- ضعف حصة الأجانب في هذه الصادرات، إذ لم تبلغ الكمية المصدرة من طرفهم 6% من المجموع المصدر قبل سنة 2004 وتراوح بين 7.3% و 7.59% سني 2004 و 2005، بينما تجاوزت حصة الطرف الوطني 92% من صادرات المحروقات خلال الفترة 2000-2005، وهذا يعني أن الطرف الوطني هو المسيطر على هذه الصادرات فيما تبقى مساهمة الطرف الأجنبي في زيادة الصادرات وتحسين وضعية الميزان التجاري في الجزائر ضعيفة.

جدول رقم (02): توزيع صادرات المحروقات بين سونطراك والشركاء الأجانب خلال الفترة (2000-2007)

البيان	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حصة سونطراك	10 ⁶ طن معادل للبترول	118.1	113	120	130	127	134	*	*
	(%)	95.24	96.58	97.56	97.74	92.70	92.41	*	*
حصة الأجانب	10 ⁶ طن معادل للبترول	5.9	4	3	3	10	11	*	*
	(%)	4.76	3.42	2.44	2.26	7.30	7.59	*	*
المجموع المصدر	10 ⁶ طن معادل للبترول	124	117	123	133	137	145	141	138

Source :

- Résultats du secteur de L'énergie, 2000, 2001, 2002, p.3
- Résultats du secteur de L'énergie et de mines pour le 4 Trimestre 2003, p.8
- Résultats du secteur de L'énergie et de mines pour 2005, p.16
- Bilan énergétique national de l'année 2007, p.p.16, 17

نقلا عن: دادي عدون ناصر، بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و آثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1999-2008)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الإندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 07، 2009، ص. 31.

وبالإضافة إلى الآثار التي يمكن أن يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الصادرات، من خلال ما يعرف بسياسة إحلال الواردات وما ينتج عنها من تقليص لقيمة هذه الأخيرة، يرى البعض الآخر أنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة الواردات

تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

الناجمة عن زيادة استيراد الشركات الأجنبية للسلع الوسيطة والمعدات والتجهيزات التي تحتاجها خاصة في المراحل الأولى من الاستثمار، وفيما يخص الواردات الجزائرية نجد أنها عرفت ارتفاعا محسوسا ومنحى تصاعدي، والراجع في الأساس إلى زيادة الواردات من سلع التجهيز والتي أصبحت تمثل أعلى نسبة من الواردات مقابل تراجع الوزن النسبي للواردات من المواد الغذائية منذ سنة 2002، وبهذا يتضح لنا أن الواردات السلعية في الجزائر لم تنخفض بل ارتفعت، الأمر الذي يقودنا إلى القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم في تخفيض الواردات في الجزائر، على العكس يمكن أن يكون قد ساهم في زيادة الواردات من سلع التجهيز نتيجة الاستيرادات التي تقوم بها الشركات الأجنبية من هذه السلع خاصة في المراحل الأولى من عمر المشروع، على اعتبار أن زيادة هذه الواردات يتزامن مع زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، غير أنه ينبغي التنبيه إلى مساهمة هذه الاستثمارات في تدعيم العرض المحلي ببعض السلع والمواد كالاسمنت (مصنع المسيلة) والحديد (مصنع الحجار) و مواد التنظيف... إلخ، والذي يعتبر تخفيضا غير مباشر في الواردات، إلا أن الإحصائيات المتعلقة بحجم انتاج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بجزأيه المصدر إلى الخارج والموجه للسوق المحلي غير متاحة.

1-2- على مستوى حساب الخدمات وباقي التحويلات: تسجل التحويلات المالية إلى الخارج والتي ينفذها المستثمرون الأجانب في الجزائر ضمن عنصر صافي دخل العوامل في ميزان المدفوعات الجزائري، وبالرجوع إلى هذا الأخير المنشور من طرف بنك الجزائر في تقاريره السنوية، نجد أنها تكتفي بعرض تحويلات الشركاء الأجانب في قطاع المحروقات فقط دون غيره من القطاعات، وعليه سنكتفي بعرض وتحليل هذه التحويلات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): تطور حجم التحويلات المالية نحو الخارج للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات الجزائري خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التحويلات المالية نحو الخارج	1.17	1.02	1.59	2.19	3.12	4.74	5.29	3.90
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	0.28	1.10	1.06	0.64	0.88	1.14	1.79	1.66
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	/
التحويلات المالية نحو الخارج	4.56	3.92	3.93	4.97	6.34	5.91	5.25	/
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	2.63	2.75	2.30	2.58	3.05	2.66	1.49	/

Source :

- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, p.50
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2008, p. 63
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2011, p.172
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2014, p.164
- [http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx,22/03/2016, 12.20^h](http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx,22/03/2016, 12.20)

وكما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، ارتفاع حجم الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات نحو الخارج والتي تفوق في واقع الأمر حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى جميع القطاعات خلال السنوات المدروسة، فعلى سبيل المثال بلغت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر سنة 2011 : 2.6 مليار دولار بينما بلغت الأرباح المحولة من قطاع المحروقات وحده 4.97 مليار دولار أي بنسبة 191.15 % من إجمالي التدفقات الواردة في هذه السنة، الأمر الذي يفصح عن نزيف مالي يتعرض له ميزان المدفوعات الجزائري، والذي يرجع

تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

في الأساس إلى ضعف الرقابة، حيث لا تعترض البنوك الأجنبية في الجزائر ولا حتى العمومية رقابة صارمة فيما يخص عمليات تحويل الأموال، كما أن الإجراء الصادر في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي يلزم المستثمرين الأجانب بإشراك الجزائريين بنسبة 51 %، بهدف جعل الجزائريين يقتسمون أرباح الاستثمارات الأجنبية المقامة في البلاد وتقليص الكميات المحولة إلى الخارج، اتضح أنه دون جدوى في تقليص تحويل العملة الصعبة إلى الخارج، وهذا حسب دراسة جدوى أجريت على مستوى وزارة المالية حول هذا الإجراء ومدى أثره في الواقع ومساهمته في تقليص عمليات تحويل رؤوس الأموال والعملة الصعبة إلى الخارج⁽¹⁸⁾، وقد أكدت مصادر مصرفية، أن تعليمات صدرت قبل فترة تشدد على ضرورة التعامل بحذر مع ملف التحويلات المالية والمطالب التي تقدمها الشركات الأجنبية لهذه البنوك خاصة الأجنبية منها، كما تقرر فتح قنوات اتصال مباشرة بين بنك الجزائر ومصالح الضرائب لمتابعة جميع العمليات الخاصة بمراقبة نشاط الشركات الأجنبية الخاضعة للقانون الجزائري، وتم تشديد إجراءات السماح بتحويل أرباح الشركات الأجنبية إلى الخارج وعلى رأسها شركات قطاع الخدمات، بعد تسجيل نقائص في الإجراءات المتخذة للحد من الارتفاع المتواصل لقيمة التحويلات نحو الخارج، لاسيما التحويلات التي تتم بعنوان الخدمات، حيث ثبت أن بعض الشركات تقوم بتضخيم فواتير الخدمات والسلع المستوردة، أو اللجوء إلى تأسيس شركات وهمية في دول تعرف بالملاذات الضريبية الآمنة، لتبرير تحويل مبالغ خيالية من الجزائر إلى الخارج بشكل مبالغ فيه أمام عجز آليات المراقبة المعتمدة من قبل بنك الجزائر، وقد سجل تقرير بنك الجزائر، استمرار ارتفاع فاتورة إستيراد الخدمات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، بسبب توسع قائمة الخدمات المستوردة وفي مقدمتها خدمات قطاع المحروقات وعمليات إعادة تأمين البني التحتية المملوكة للشركات والمؤسسات العمومية والخاصة، وبعض المجموعات الأجنبية العاملة في قطاع النفط والغاز والاتصالات وخدمات الهاتف النقال، وشركات التأمين والبنوك والمؤسسات المالية، ومكاتب الخبرة والاستشارة الفنية والمساعدة التقنية والتدقيق المالي والمحاسبي، حيث كشف تقرير بنك الجزائر أن إجمالي الواردات الجزائرية في مجال الخدمات بلغت سنة 2011: 12.56 مليار دولار، مقابل 11.91 مليار دولار في 2010 أي بزيادة قدرها 5.46 %، في حين بلغت قيمتها 6.93 مليار دولار سنة 2007 و 4.78 مليار دولار العام 2006. بمعنى أن فاتورة الخدمات في الجزائر، قد قفزت في الحقيقة بأكثر من 7 مليار دولار في ظرف ستة سنوات⁽¹⁹⁾.

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال: استمر حساب رأس المال في الجزائر في تحقيق أرصدة سالبة على طول الفترة المدروسة وقبل سنة 2008 (لاحظ الشكل رقم 02)، وقد شهدت سنتي 2005 و 2006 أكبر عجز في الميزان المذكور نتيجة للمدفوعات الرأسمالية الكبيرة التي قامت بها الجزائر في إطار التسديد المسبق للديون، أما بعد سنة 2008 وبفضل التخفيف من عبء الديون مع ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، سجل ميزان رأس المال فوائض متواصلة حتى سنة 2011، بعدها سجل الميزان المذكور عجز بلغ 0.36 مليار دولار و 0.8 مليار دولار خلال سنتي 2012 و 2013 على التوالي ليحقق في سنة 2014 فائض بقيمة 3.55 مليار دولار، وعليه يمكننا القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ساهمت في تخفيف العجز في حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وتحقيق فوائض على مستوى الحساب المذكور في بعض السنوات.

1- نتائج الدراسة:

بناءً على دراستنا للآثار التي خلفتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2014) يمكننا إدراج النتائج التالية:

- رغم التحسن الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال هذه الفترة، إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بالإمكانات المتاحة، كما بقيت تتركز في قطاع المحروقات في حين بقي نصيب القطاعات الأخرى منها ضعيف بالرغم من الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع.
- تقترب وضعية الميزان التجاري الجزائري بتغيرات أسعار النفط العالمية وقيمة الصادرات النفطية التي تشكل حوالي 98% من الصادرات الجزائرية، وعليه أدى ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 2000 وإلى غاية سنة 2008 إلى انتعاش هذا الأخير وتحقيقه لفائض معتبرة، إلا أن الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ سنة 2008، والتي أدت إلى انهيار أسعار المحروقات انعكست سلباً على الميزان التجاري الجزائري الذي انخفضت قيمة الفائض فيه إلى أن وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 2014، ويبقى الطرف الوطني هو المسيطر على الصادرات النفطية، فيما تبقى مساهمة الطرف الأجنبي في زيادة الصادرات وتحسين وضعية الميزان التجاري في الجزائر ضعيفة.
- ان ارتفاع قيمة الواردات الجزائرية خاصة من سلع التجهيز خلال الفترة المدروسة، يقودنا إلى القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم في تخفيض الواردات في الجزائر، على العكس يمكن أن يكون قد ساهم في زيادة الواردات من سلع التجهيز نتيجة الاستيرادات التي تقوم بها الشركات الأجنبية من هذه السلع خاصة في المراحل الأولى من عمر المشروع
- ارتفع حجم الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات نحو الخارج والتي فاقت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى جميع القطاعات خلال السنوات المدروسة.
- ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تخفيف العجز في حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وتحقيق فوائض على مستوى الحساب المذكور في بعض السنوات.

2- مقترحات الدراسة:

- يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وتلعب دوراً حيوياً في جهود التنمية الشاملة في الجزائر، إذا تمكنت هذه الأخيرة من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة، وكذا خلق مناخ استثماري ملائم لجذب هذه الاستثمارات عن طريق:
- العمل على دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة النمو الاقتصادي، حيث أن الضرورة الآن تقتضي تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات ودعم الجهود الموجودة حالياً من خلال توجيه اهتمام الشباب والمنتجين نحو هذا الاهتمام، ودعم عوامل استقرار الاقتصاد الكلي.
 - إصلاح النظام الضريبي وترشيد نظام الحوافز وربطها بالأولويات الاقتصادية، وكذا الاستفادة من تجارب الدول في تقديم الحوافز وإعانات الاستثمار؛
 - تأهيل وتطوير النظام المصرفي وتنشيط السوق المالية؛
 - تهيئة البنية التحتية، وكذا العمل على تهيئة المناطق الصناعية وتخصيص أراضٍ للاستثمار وتسوية مسألة العقار؛

تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

- مكافحة الفساد الإداري والمالي وتعزيز مستوى النزاهة بكل الوسائل المتاحة؛
- تنمية العنصر البشري وذلك بتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته وخلق الكفاءات والكوادر القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية ؛
- تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، وذلك لتحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين من خلال قانون موحد للاستثمار وكذا تبسيط إجراءات الاستثمار.

الهوامش:

¹ Lindert Peter, Thomas. A. Pugel, Economie internationale, Economica, paris, 10^{ème} édition , 1996, p. 822

² UNCTAD, Foreign Direct investissement and the challenge of development, New York and Geneva, 1999, P7.

³ OCDE, Définition de référence détaillée des investissements internationaux, paris, 1983, p. 14.

⁴ إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص. 14.

⁵ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص. 491.

⁶ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص. 351.

⁷ وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001، ص. 15.

⁸ Denis Tersen, Jean Luc Bricout, l'investissement international, Armand Colin ,Paris, 1996 , P.177.

⁹ بيدرو بو، الإصلاحات الهيكلية في الأرجنتين في التسعينات، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2000، ص. 15، نقلا عن نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص. 438.

¹⁰ Chen, C., Chang, L. and Y. Zhang, The Role of Foreign Direct Investment in Chin's Post 1978 Economic Development, World Development, Vol. 23, No. 4, El Sevier Science Ltd, Great Britain, 1995, p.p. 698-702.

¹¹ Hong, K, Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970-1990, Journal of Economic Development, Vol. 22, No 1, 1997, p. 88.

¹² سعدي فيصل، بن عمر خالد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية، الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2007، ص. 5.

¹³ جون هدرسون، مارك هندرسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص. 727.

¹⁴ محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986، ص. 127.

¹⁵ Conference des Nations Unies sur le commerce et le développement, Examen de la politique de l'investissement de l'Algérie, New York et Genève, 2004, p.13.

¹⁶ Ibid, p.15.

¹⁷ دادي عدون ناصر، بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و آثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1999-2008)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الإقتصاد العالمي، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الإقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 07، 2009، ص. 31.

¹⁸ <http://www.elkhabar.com/ar/economie/244695.html>, 12/05/2012, 12:05^h

¹⁹ راجع في ذلك:

- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2008, p. 63
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2011, p.172